قوائم المحتويات متاحة على المجلات الاكاديمية العراقية
مجلة البحوث والدراسات الاسلامية
الصفحة الرئيسية للمجلة: https://djisrs.dws.gov.iq

نماذج من الحديث الصحيح دراسة تخريجيه وتحليلية

Models of Sahih Hadith: A Critical and Analytical Study

م.م دعاء اسعد محمود/مكان العمل: مديرية تربية محافظة الأنبار/ قسم تربية الكرمة/ ثانوية التسنيم للبنات*

Abstract

This study focuses on the Prophetic Hadith as the second source of Islamic legislation after the Holy Quran. It aims to present examples of authentic Hadiths in a systematic manner that combines hadith authentication and scholarly analysis. The study employs an inductive approach to collect and classify authentic Hadiths from authoritative sources, and a descriptive-analytical approach to meticulously examine the chains of narrators (isnad) and the texts (matn) to understand their legal implications. The study is organized into two main sections: the first section presents the concept of authentic Hadith, its categories, conditions, and legal authority; the second section presents applied examples of Hadiths with their analysis and authentication, thus enhancing the reader's ability to distinguish between authentic and inauthentic Hadiths. The study aims to enrich the scholarly literature, strengthen research methodology in Hadith studies, and provide a scholarly reference that assists researchers and students of Islamic studies in analyzing Prophetic Hadiths and extracting their associated rulings and values with accuracy and objectivity.

Keywords:
Prophetic Hadith

* Corresponding author: **M.M. Du'aa Asaad Mahmoud**
Workplace: Anbar Governorate Education Directorate / Karama Education Department / Al-Tasnimeen High School for Girls

معلومات المقال

تاريخ المقال:

الإرسال:٢٠٢٦/٢/٢٠

المراجعة:٢٠٢٦/٢/٢٥

القبول: ٢٠٢٦/٣/١

الكلمات المفتاحية:

الحديث النبوي الشريف.

الملخص

تركز هذه الدراسة على الحديث النبوي الشريف باعتباره المصدر الثاني للتشريع الإسلامي بعد القرآن الكريم، وتهدف إلى تقديم نماذج من الأحاديث الصحيحة بطريقة منهجية تجمع بين التخريج والتحليل العلمي. وتعتمد الدراسة على المنهج الاستقرائي لجمع الأحاديث الصحيحة من المصادر المعتبرة وتصنيفها، وعلى المنهج الوصفي التحليلي لدراسة الأسانيد والمتون بدقة وفهم دلالتها الشرعية. وتنظم الدراسة في مبحثين رئيسيين: المبحث الأول يعرض مفهوم الحديث الصحيح وأقسامه وشروطه وحجيته، والمبحث الثاني يقدم نماذج تطبيقية من الأحاديث مع تحليلها وتخريجها، بما يعزز قدرة القارئ على التمييز بين الصحيح وغيره. وتهدف الدراسة إلى إثراء المكتبة العلمية، وتعزيز المنهجية البحثية في علوم الحديث، وتوفير مرجع علمي يساعد الباحثين وطلاب الدراسات الإسلامية على تحليل الأحاديث النبوية واستخلاص الأحكام والقيم المرتبطة بها بدقة وموضوعية.

١.المقدمة

يعد الحديث النبوي الشريف ثاني مصادر التشريع الإسلامي بعد القرآن الكريم، وهو الركيزة الأساسية التي يعتمد عليها المسلم في فهم الدين وتطبيق أحكامه، ونقل السنن النبوية التي تحكم حياة الفرد والمجتمع. وتكمن أهمية دراسة الحديث في كونه وسيلة لفهم مقاصد الشريعة، وإيضاح الأحكام التفصيلية، وتصحيح المفاهيم المغلوطة حول التعاليم الإسلامية. ومن هنا يبرز الاهتمام بمسائل صحة الحديث، حيث أن تحديد صحة الحديث أو ضعفه يُعد خطوة أساسية لضمان نقل الدين الإسلامي بصورة صحيحة ودقيقة دون تحريف أو تزوير.

وقد بذل علماء الحديث جهودًا كبيرة في وضع قواعد دقيقة لتصنيف الأحاديث، معتمدين على علم "الجَرْح والتعديل" الذي يهدف إلى معرفة مدى موثوقية راوٍ الحديث، و"علم السند والمتن" الذي يهتم بتحليل سلسلة النقل ومضمون الحديث نفسه. ومن خلال هذه الدراسات يمكن للباحث أن يميز بين الحديث الصحيح، والحسن، والضعيف، والمكذوب، وبالتالي الاستفادة العملية من النصوص الصحيحة وتجنب الاعتماد على الأحاديث الموضوعة أو المشكوك في صحتها.

وتأتي هذه الدراسة بعنوان: "نماذج من الحديث الصحيح: دراسة تخريجية وتحليلية" لتسليط الضوء على مجموعة مختارة من الأحاديث النبوية الصحيحة، حيث تسعى إلى تقديمها في إطار علمي دقيق يشمل التخريج الذي يبين مصادرها ومسانيدها، والتحليل الذي يوضح معانيها وأحكامها، فضلاً عن دراسة أسباب صحتها وشروطها.

وعلى الرغم من أهمية الحديث النبوي ومكانته المرموقة في العلوم الإسلامية، إلا أن الباحثين يواجهون عدة صعوبات عند دراسة الحديث، ومن أبرزها:

١. تعدد الروايات: وجود أكثر من رواية للحديث الواحد، مما قد يؤدي إلى التباس في تحديد النص الصحيح.

٢. صعوبة التحقق من صحة السند: ضعف بعض الروات أو غموض طرق النقل في بعض المصادر قد يخلق تحديات أمام الباحثين.

لذلك تكمن المشكلة الأساسية لهذه الدراسة في نقص الدراسات التحليلية الدقيقة التي تجمع بين التخريج العلمي والتحليل المعمق لنماذج من الأحاديث الصحيحة، بما يسهم في تقديم نموذج علمي متكامل لدراسة السنة النبوية.

وتبرز أهمية الدراسة في تعزيز المنهجية البحثية في علوم الحديث، وتوفير دراسة منهجية تساعد على فهم عملية التثبت من صحة الأحاديث. وأيضاً تقديم نماذج تطبيقية دقيقة تساعد الباحثين وطلاب الدراسات الإسلامية في اعتماد منهجية علمية واضحة عند تحليل الأحاديث. وأيضاً تساهم في توثيق الأحاديث الصحيحة بشكل منهجي، ما يعزز مصداقية البحث العلمي في الدراسات الإسلامية.

وتهدف هذه الدراسة إلى إثراء المكتبة العلمية بالبحوث المتعلقة بالحديث، وتقديم مرجع يمكن للباحثين والطلاب الاستفادة منه في دراسة الحديث النبوي الشريف بطريقة منهجية تعتمد على الأدلة العلمية والموضوعية.

كما تهدف الدراسة إلى إبراز الأساليب العلمية التي اعتمدها علماء الحديث في تحقيق صحة الأحاديث، مما يساعد على تعزيز الوعي لدى القراء بأهمية التثبت من صحة النصوص الشرعية قبل الاستناد إليها في الفتوى أو التعليم. وعلاوة على ذلك، فإن الدراسة التحليلية للأحاديث تمكن الباحث من استخلاص القيم والأخلاق النبوية، واستنباط الأحكام الفقهية والاجتماعية المرتبطة بها، وهو ما يجعل هذه الدراسة إضافة قيمة لميدان الدراسات الإسلامية بشكل عام.

كما وتبنى هذا البحث منهجين أساسيين لتحقيق الدقة العلمية والموضوعية في دراسة الأحاديث النبوية، وهما:

١. المنهج الاستقرائي: إذ يعتمد البحث في هذا المنهج على جمع الأحاديث الصحيحة من المصادر المعتبرة، وأبرزها كتابا صحيح البخاري وصحيح مسلم، نظرًا لما يتميزان به من موثوقية عالية ودقة في نقل السنة النبوية. ويهدف المنهج الاستقرائي إلى الوقوف على النصوص الصحيحة مباشرة، وتصنيفها وترتيبها بما يسمح بتحليلها بشكل موضوعي ومنهجي. كما يسهم هذا الأسلوب

في تكوين قاعدة علمية متكاملة من النصوص المتعلقة بموضوع البحث، مما يتيح استخلاص الأحكام أو المعاني الشرعية منها اعتمادًا على دلائل صحيحة ومؤكدة.

٢. المنهج الوصفي التحليلي: إذ يتناول هذا المنهج دراسة الأحاديث من خلال تحليل الأسانيد والمتون بدقة متناهية، للتأكد من صحة نقل الحديث وسلامة نصه، وفهم دلالته الشرعية في سياقها الصحيح. ويتيح هذا الأسلوب للباحث استقصاء العلاقات بين النصوص المختلفة، وتوضيح مستويات صحتها، كما يساعد على تقديم تفسير علمي للأحاديث بما يضمن موضوعية التحليل ودقة النتائج المستخلصة.

وباستخدام هذين المنهجين معًا، يتمكن البحث من الجمع بين جمع الأدلة النصية الصحيحة وتحليلها بشكل منهجي وعلمي، مما يعزز مصداقية الدراسة ويمكّنها من تقديم نتائج دقيقة ومتكاملة تتسم بالوضوح والموضوعية العلمية.

وأما الهيكل العلمي لهذه الدراسة، فقد تم تنظيمه بطريقة منهجية واضحة من خلال مبحثين أساسيين، بحيث تناول المبحث الأول موضوع مفهوم الحديث الصحيح، واستعرض أقسامه المختلفة، وشروطه الأساسية، كما بين حجيته وأهميته في نقل السنة النبوية بطريقة دقيقة وموثوقة. أما المبحث الثاني، فقد تم تخصيصه لتقديم نماذج من الحديث الصحيح، وذلك بغرض توضيح تطبيق المفاهيم النظرية على أمثلة عملية من السنة النبوية الشريفة، مما يعزز فهم القارئ ويساعده على التمييز بين الحديث الصحيح وغيره من الأحاديث.

وفي ختام الدراسة، تم تقديم خاتمة تلخص أهم النتائج والاستنتاجات التي توصلت إليها الدراسة، لتكون بمثابة خلاصة علمية مفيدة، كما تم تضمين قائمة المصادر والمراجع التي استندت إليها الدراسة، لضمان الشفافية العلمية وإتاحة الفرصة للمهتمين بالرجوع إليها.

ونسأل الله تعالى أن يجعل هذا العمل علماً نافعاً، وعملاً صالحاً مقبولاً عنده، وأن ينفع به القارئ والمجتمع، والحمد لله الذي هدانا لهذا العلم، والشكر له أولاً وآخراً، ظاهراً وباطناً، على نعمه التي لا تعد ولا تحصى، وعلى فضله وحفظه ورعايته،

وصلّى الله على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين، وسلم تسليماً كثيراً.

٢.المبحث الأول: مفهوم الحديث الصحيح وأقسامه وشروطه وحجيته

اولاً: مفهوم الحديث الصحيح

في علوم الحديث، يُعد التمييز بين الأحاديث الصحيحة والضعيفة من أعمدة دراسة السنة النبوية، لأن معرفة صحة الحديث تُعتبر حجر الزاوية لفهم الشريعة الإسلامية وتصحيح تطبيقاتها. فالأحاديث الصحيحة هي المصدر الموثوق الذي يُستند إليه في الأحكام الشرعية، وفي العقيدة، وفي الأخلاق والسلوك. بينما الأحاديث غير الصحيحة قد تضلل الباحث أو الطالب إذا لم يتم التعرف على حكمها العلمي بدقة. ولهذا اهتم علماء الحديث بصياغة تعريف واضح للحديث الصحيح، يوضح شروطه بدقة، ليكون معيارًا ثابتًا في تصنيف الأحاديث.

يُعرَّف الحديث الصحيح، الذي يتفق جميع المحدثين على صحة سنده، بأنه ذلك الحديث الذي تتوافر فيه مجموعة من الشروط الدقيقة لضمان موثوقيته وسلامة نقله. فالحديث الصحيح هو الحديث المتصل سنده، أي أن سلسلة الرواة فيه متتابعة دون انقطاع من أولها إلى آخرها، حيث يقوم كل راوٍ بنقل الحديث عن سابقه بطريقة صحيحة ودقيقة. ويشترط في الرواة أن يكونوا عدولاً، أي أشخاصاً موثوقين وأمناء على ما ينقلونه، وضابطةً، أي ملتزمين بضبط الحديث وعدم تحريف ألفاظه أو معانيه. كما يجب أن يكون النقل عن مثله، بمعنى نقل الرواية كما وردت دون زيادة أو نقصان، وأن يخلو الحديث من الشذوذ، أي عدم مخالفة الحديث لروايات أكثر صحة، وكذلك من العلل، أي وجود خلل خفي في السند أو المتن قد يضعف صحة الحديث. وعندما تتوافر جميع هذه الشروط بدقة كاملة، يُطلق على الحديث حينها صفة "الصحيح" أو "الصحيح لذاته"، فهو حديث يعتمد عليه ويُحتج به. أما إذا غاب أي من هذه الشروط أو تعثر تحقيقها، فإن الحديث لا يُعد صحيحاً، بل قد يُصنف في درجات أخرى من الضعف أو الحسن بحسب نوعية الخلل في السند أو المتن [١].

(١) نور الدين عتر، منهج النقد في علوم الحديث، ص ٢٤١؛ الجديع، تحرير علوم الحديث، ص ٧٩١.

والحديث الصحيح هو ذلك الحديث المسند الذي تتصل سلسلة روايته بشكل كامل ودقيق، حيث ينقل كل راوٍ فيه الحديث عن سابقه بطريقة موثوقة، بحيث يكون كل راوٍ عادلًا وضابطًا في نقله. ويجب أن يكون الحديث خاليًا من الشذوذ، أي ألا يخالف أقوى الروايات المشابهة له، وأن يخلو من العلل، أي خلل خفي قد يؤثر في صحته، ويشتمل مفهوم الحديث الصحيح على الحذر من كل ما قد يضعف مصداقيته، مثل الأحاديث المرسلة، أي التي يُسقط فيها السند، أو المنقطعة، أي التي ينقطع فيها السند عن النبي ﷺ، أو المعضل، أي التي يشتبه فيها السند لعدم معرفة بعض الرواة، أو الشاذة، أو ما تحتوي روايته على علة قادحة تؤثر في صحتها، أو إذا ورد فيها راوٍ فيه نوع من الجرح أو الانتقاد الذي يقلل من موثوقيته. وباختصار، الحديث الصحيح هو الحديث الذي تتوافر فيه هذه الصفات جميعها، مما يجعله قابلاً للاعتماد عليه والاحتجاج به في الأحكام الشرعية [١].

والحديث الصحيح: هو الحديث المسند الذي يتصل إسناده بنقل العدل الضابط عن مثله حتى يصل إلى منتهاه، أي إلى النبي صلى الله عليه وسلم، سواء كان ذلك عبر صحابي أو من دونه، ويتميز بأنه: لا يكون شاذاً ولا معللاً، وما فيه علة قادحة، وما في رواية نوع جرح، وهذا هو الحديث الذي يُحكم له بالصحة، بلا خلاف بين أهل الحديث. وقد يختلفون في بعض الأحاديث، لاختلافهم في وجود هذه الأوصاف، أو في اشتراط بعضها، كما في المرسل. فحاصل حد الصحيح: أنه المتصل سنده بنقل العدل الضابط عن مثله، حتى ينتهي إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، أو إلى منتهاه، من صحابي أو من دونه، ولا يكون شاذاً، ولا مردوداً، ولا معللاً بعلة قادحة، وقد يكون مشهوراً أو غريباً [٢].

ويتضح من كل ما سبق ذكره أن الحديث الصحيح هو ما اجتمعت فيه شروط الصحة وضوابط الضبط، بحيث يكون سنده متصلاً بلا انقطاع وصولًا إلى النبي صلى الله عليه وسلم، ويكون كل راوٍ فيه عادلًا وضابطًا، بمعنى أن يكون مستقيمًا في سلوكه وأمينًا في نقله ودقيقًا في حفظ ما يرويه. كما

(١) ابن الصلاح، مقدمة أنواع علوم الحـديث، ص ١١ – ١٢.

(٢) ابن كثير الدمشقي، اختصار علوم الحديث، ص ٢١ – ٢٢.

يشترط ألا يكون شاذًا يخالف حديثًا أظهر وأوثق، ولا مردودًا يُرجع لضعف السند أو المتن، ولا معللاً بعلة قادحة تمس مصداقيته. ويجوز أن يكون الحديث مشهورًا ومتواترًا بين الرواة أو غريبًا قليل الانتشار، ما دام قد استوفت فيه جميع مقاييس الصحة. بذلك، يمثل الحديث الصحيح نموذجًا للنقل الموثوق والموثق، وهو حجر الزاوية في دراسة السنة النبوية والاعتماد عليها في الفقه والحديث.

ثانياً: أقسام الحديث الصحيح

يُقسَّم الحديث الصحيح إلى قسمين رئيسيين، ويُوضّح كل قسم فيما يلي [1]:

القسم الأول: الصحيح لذاته:

وهو الحديث الذي تتوافر فيه كافة الشروط والضوابط التي وضعها العلماء والفقهاء لتحديد الحديث الصحيح والتمييز بينه وبين غيره من الأحاديث. وبمعنى أدق، فإن هذا النوع من الأحاديث يُعتبر متينًا ومتين البنية، إذ يستوفي جميع المعايير والمقاييس العلمية التي تجعل نصه موثوقًا وصحيحًا من جميع النواحي. ويشمل ذلك السند، أي سلسلة الرواة الذين يجب أن يكونوا متصلين ومتصفين بالعدالة والضبط، والمتن، أي مضمون الحديث الذي يجب أن يكون خاليًا من الشذوذ أو التناقض أو العلل القادرة على الإخلال بصحته. وبذلك، فإن الحديث الصحيح يمثل نموذجًا للنقل الأمين والدقيق، الذي يمكن الاعتماد عليه في الاستدلال الشرعي وفي استنباط الأحكام، لما له من موثوقية كاملة من حيث النقل والمضمون.

القسم الثاني: الصحيح لغيره:

أما هذا القسم فيشمل الأحاديث التي قد يكون فيها بعض القصور في أحد الشروط الأساسية للحديث الصحيح، مثل مسألة الضبط أو الدقة في الرواية من بعض الرواة، إلا أن هذا القصور يُعوض عن طريق وجود أكثر من طريق للرواية. ويُشير بعض العلماء إلى أن هذا النوع من الأحاديث قد يُسمّى أحيانًا "الحديث الحسن عند تعدد طرقه"، أي أنه مع تعدد الإسنادات ووجود راوٍ قد يكون ضعيفًا قليلًا في أحدها، فإن تعدد الطرق يجعل الحديث قويًا وصحيحًا

(١) أبو شُهبة، الوسيط في علوم ومصطلح الحـــديث، ص ٢٣٠؛ ابن عثيمين، شرح المنظومة البيقونية في مصطلح الحديث، ص ٤٥ – ٤٦.

بالاستناد إلى طرق أخرى متينة. على سبيل المثال، إذا ورد حديث له أكثر من إسناد، وكان أحد الرواة في إسناد واحد منهم خفيف الضبط، فإن قوة الحديث وصحته تأتي من الإسنادات الأخرى المتعددة، وبالتالي يُصنّف هذا الحديث ضمن "الصحيح لغيره"، لأنه يستمد قوته وصحته من خارج السند الفردي الذي يحتوي على القصور.

ثالثاً: شروط الحديث الصحيح

لكي يُعد الحديث صحيحًا، لا بد من توافر مجموعة من الشروط الأساسية التي يُبنى عليها الحكم بصحة الحديث، فإغفال أيٍّ من هذه الشروط يؤدي إلى ضعفه أو بطلانه. ومن أبرز هذه الشروط ما يلي [١]:

١. **الاتصال:** ويقصد به أن يكون كل راوٍ قد تلقّى الحديث مباشرةً ممن يعلوه في السند، سواء بصيغ السماع الصريحة أو بصيغ يحتمل أنها تشير إلى السماع. ويترتب على عدم تحقق هذا الشرط خروج الحديث عن دائرة الصحة، حيث يُصنف الحديث عند ذلك كـ "مرسل" أو "منقطع" بمختلف أنواعه، مثل المعضل والمعلّق والمدلّس. وهذا الشرط يضمن استمرارية السند ووصوله دون انقطاع بين الرواة.

٢. **العدالة:** وتعني تقوى الراوي والتزامه بالطاعة، والابتعاد عن ارتكاب المعاصي أو أي أفعال تمس المروءة والصدق. فالحديث الذي يرويه فاسق معروف بالكذب أو بالمحرمات، أو من يدّعي السماع زورًا، أو يرويه غير المسلم، لا يُقبل.

٣. **الضبط:** ويقصد به حفظ الحديث بدقة سواء في الصدر أو في الكتابة، مع القدرة على استحضاره وإتقانه عند الأداء. ويخرج من هذا الشرط كل راوٍ غافل أو ضعيف الحفظ، لأنه قد يؤدي إلى تحريف أو نسيان جزء من الحديث.

٤. **عدم الشذوذ:** ويقصد به ألا يخالف الراوي حديثه حديث من هو أعدل وأحفظ منه، إذ أن مخالفة الأوثق تعد سببًا في جرح الحديث واعتباره ضعيفًا. وهذا الشرط يضمن الالتزام بالنقل الدقيق وعدم الخروج

(١) نور الدين عتر، مرجع سبق ذكر، ص ٢٤٢ – ٢٤٣؛ الجديع، مرجع سبق ذكره، ص ٧٩٤ – ٨٠٠.

عن النصوص الصحيحة المتواترة أو المعتبرة.

٥. عدم العلّة: ويعني خلو الحديث من العيوب الخفية التي قد تنتقص من صحته، والتي قد لا تظهر إلا من خلال التحقيق الدقيق في طرق الرواية. وقد اعتبر بعض المحدثين هذا الشرط جزءًا من شرط عدم الشذوذ، إذ أن العلل الخفية قد تؤدي إلى مخالفة الرواية الصحيحة أو تحريفها.

ويتضح مما سبق أن الحديث لكي يكون صحيحًا، يجب أن يتحقق فيه عدة شروط أساسية تضمن صحة السند وسلامة النقل. يجب أن يكون كل راوٍ قد تلقّى الحديث مباشرة ممن يعلوه، وأن يكون ملتزمًا بالتقوى والصدق والابتعاد عن المعاصي الكبرى، فلا يُقبل حديث الفاسق أو الكاذب أو غير المسلم. كما يشترط حفظ الحديث بدقة سواء في الذاكرة أو الكتابة، مع القدرة على استحضاره دون تحريف، وألا يخالف الراوي حديث من هو أعدل وأحفظ منه، وأن يكون خاليًا من العيوب الخفية التي قد تضعف صحته. هذه الشروط مجتمعة تضمن نقل الحديث بأمانة ودقة عبر الأجيال.

رابعاً: حجية الحديث الصحيح

اتفق الفقهاء والمحدثون وأصوليو الفقه على حجية الحديث الصحيح ووجوب العمل به، سواء كان متواتراً أو آحاداً، إذ يُعد هذا من المسلّمات الفطرية؛ حيث يعتمد الإنسان في شؤونه على ما يبلغه شخص موثوق بصحة قوله. كما اتفق العلماء على وجوب العمل بالحديث الصحيح الآحاد في أحكام الحلال والحرام، بينما اختلفوا في مدى العمل به في مسائل العقائد، مع بقاء الأصل في العمل به؛ نظراً لكونه حديثاً صحيحاً يُثبت علماً قطعياً، مما يستلزم الاعتقاد بمقتضاه، وهو ما ذهب إليه جمهور أهل السنة والجماعة [١].

ويستدل على وجوب العمل بالحديث الصحيح بما جاء في القرآن الكريم، من ذلك قوله تعالى: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾ [٢]، وكما ورد في سنة النبي محمد صلى الله عليه وسلم: «عليكم

---

(١) نور الدين عتر، مرجع سبق ذكر، ص ٢٤٤ – ٢٤٥.

(٢) سورة الحشر، الآية: ٧.

بسُنّتي وسُنّة الخلفاء الراشدين الهادين، عُضّوا عليها بالنواجذ» [١].

وقد استند العلماء في ذلك إلى مجموع النصوص الشرعية من القرآن والسنة التي تأمر بطاعة النبي صلى الله عليه وسلم، وضرورة اتباع سنته والعمل بما تضمنته من أحكام، والتمسك بها في جميع شؤون الحياة[٢].

٣.المبحث الثاني: نماذج من الحديث الصحيح

سنتناول في هذا المبحث دراسة نماذج مختارة من الحديث الصحيح، وتحليل معانيها، وتبيين دلالاتها العلمية والعملية، مع تخريج الأحاديث، أي بيان سندها ورواياتها ومصادرها، للتحقق من صحتها وموثوقيتها. ومن خلال هذه النماذج، يكتسب الباحث معرفة أعمق بالرسالة النبوية، وفهماً أفضل للمقاصد الشرعية والأخلاقية، وبالتالي المحافظة على السنة النبوية والحرص على العمل بها، كونها دليل هدايةٍ وحكمةٍ للناس كافة. وهذه النماذج من الأحاديث هي كما يلي:

الحديث الأول:

حَدَّثَنَا هَدَّابُ بْنُ خَالِدٍ الأَزْدِيُّ. حَدَّثَنَا هَمَّامُ بْنُ يَحْيَى. حَدَّثَنِي أَبُو جَمْرَةَ الضُّبَعِيُّ عَنْ أَبِي بَكْرٍ، عَنْ أَبِيهِ؛ أَنّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم قال «من صلى البردين دخل الجنة» [٣].

المتن: قال رسول الله ﷺ: «مَن صَلّى البَرْدَيْن دَخَلَ الجَنَّة».

المعنى: المراد بالبردين: صلاة الفجر وصلاة العصر؛ لأنهما تقعان في وقتي البَرْد (أول النهار وآخره). ومعنى الحديث: أن من حافظ على هاتين الصلاتين، والمحافظة تدل على استقامة الدين، كان ذلك سببًا في دخوله الجنة.

تخريج الحديث: أخرجه البخاري في "صحيحه" في كتاب مواقيت الصلاة، باب فضل صلاة العصر، من طريق: هدّاب بن خالد ← همّام بن يحيى ← أبو جمرة نصر بن عمران الضُّبَعي ← أبو بكر بن أبي

(١) سنن الترمذي –ت – بشار، ٤/ ٤٠٨، برقم ٢٦٧٦.

(٢) صبحي إبراهيم الصالح، علوم الحديث ومصطلحه، ١/٢٩١.

(٣) صحيح مسلم –ت – عبد الباقي، ١/٤٤٠، برقم ٦٣٥.

موسى ← عن أبيه أبي موسى الأشعري رضي الله عنه. وأخرجه مسلم في "صحيحه" كتاب المساجد، باب فضل صلاتي الصبح والعصر، عن أبي موسى رضي الله عنه[١].

دراسة الاسناد:

١. هداب بن خالد الأزدي: هو هدبة بضم أوله وسكون الدال بعدها موحدة ابن خالد ابن الأسود القيسي أبو خالد البصري ويقال له هداب بالتثقيل وفتح أوله، ثقة، عابد تفرد النسائي بتلييه من صغار التاسعة مات سنة بضع وثلاثين [٢].

٢. همام بن يحيى: هو همام بن يحيى بن دينار العوذي المحلمي. وقال يزيد بن هارون: كان همام قويا في الحديث. وروى صالح بن احمد بن حنبل، عن ابيه، قال: همام ثبت في كل المشايخ. وقال الاثرم: قلت لابي عبد الله: همام أيش تقول فيه؟ فقال: كان عبد الرحمن يرضاه. وقال احمد بن حنبل: عن ابن مهدي، قال: همام عندي في الصدق مثل ابن ابي عروبة. ثم قال احمد: همام ثقة، وهو اثبت من ابان في يحيى بن ابي كثير [٣].

٣. أبو جمرة الضبعي: هو نصر بن عمران بن عاصم بن واسع ابو جمرة الضبعي من اهل البصرة يروي عن ابن عباس روى عنه شعبة والحمادان مات في ولاية يوسف بن عمر على العراق وولى يوسف بن عمر سنة احدى عشر ومائة الى سنة أربع وعشرين ومائة وله بالبصرة عقب [٤].

٤. ابي بكر بن أبي موسى: هو أبن أبي موسى الأشعري، عبد الله بن قيس [٥].

٥. ابي موسى الأشعري: عبد الله بن قيس بن سليم بن حضار بن حرب بن عامر بن عنز بن بكر بن عامر بن عذر بن وائل بن ناجية بن الجماهر بن الأشعر بن أدد بن زيد بن يشجب أبو موسى الأشعري صاحب رسول الله ﷺ واسم الأشعر نبت، وأمه ظبية بنت وهب، وامرأة من عك، أسلمت وماتت

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، ٢١٠/١، برقم ٥٤٨، ومسلم في صحيحه، ٤٤٠/١، برقم ٦٣٥.
(٢) ابن حجر، تقريب التذهيب، ٢٤/١١.
(٣) الذهبي، سير أعلام النبلاء، ٢٩٨/٧.
(٤) ابن حبان، الثقات، ٤٧٦/٥.
(٥) الذهبي، سير أعلام النبلاء، ٢٩٧/٧.

بالمدينة، وإنه مات بالكوفة في داره بجانب المسجد، سنة (ت: ٤٢ه) [١].

الحكم على الحديث:

بعد دراسة الاسناد وأحوال الرواة تبين ما يلي:

أولاً: تحليل رجال الإسناد

١. هداب بن خالد الأزدي (أو هدبة بن خالد)

- ثقة، عابد.
- قال النسائي: ليّنٌ قليلًا، لكن الجمهور على توثيقه.
- من رجال الصحيح.

الحكم: ثقة.

٢. همّام بن يحيى العوذي

- إمام ثقة، من أثبت أصحاب قتادة.
- قال أحمد: "ثقة... وهو أثبت من أبان في يحيى".

الحكم: ثقة ثبت.

٣. أبو جمرة الضُّبَعي (نصر بن عمران)

- تابعي ثقة معروف.
- روى عنه شعبة وحمادان، وهما لا يرويان إلا عن ثقات.

الحكم: ثقة.

٤. أبو بكر بن أبي موسى

- هو ابن الصحابي أبو موسى الأشعري.
- وهو عبد الله بن أبي موسى الأشعري، وهو من كبار التابعين.

الحكم: ثقة.

٥. أبو موسى الأشعري (الصحابي الجليل)

- عدالته ثابتة بلا خلاف.

الحكم: صحابي عدل.

ثانيًا: اتصال السند

- هداب بن خالد ← همام بن يحيى ← أبو جمرة الضبعي ← أبو بكر بن أبي موسى ← أبو موسى الأشعري ← النبي ﷺ
- جميع الرواة يمكن أن يرووا ممن فوقهم.
- لا يوجد انقطاع معروف.

(١) ابن الأثير، أسد الغابة، ٣٦٤/٣.

الحكم: السند متصل.

ثالثًا: الشذوذ والعلل

- هذا الحديث مخرج في الصحيحين بأسانيد صحيحة.
- هذا السند لا يخالف الأسانيد الأقوى، ولا توجد فيه علة خفية ظاهرة لأنه من رواية ثقات أثبات.

الحكم: لا شذوذ ولا علة.

رابعاً: الحكم النهائي على الحديث

بناءً على:

- توثيق جميع الرواة
- اتصال السند
- عدم وجود شذوذ أو علة
- موافقته لما في الصحيحين

فالحديث بهذا الإسناد:

✓ صحيح، بل هو صحيح على شرط الشيخين. بل يمكن القول إنه صحيح لذاته.

الحديث الثاني:

حَدَّثَنَا إِسْحَاق بْنُ إِبْرَاهِيمَ. أَخْبَرَنَا الْمُغِيرَةُ بْنُ سَلَمَةَ الْمَخْزُومِيُّ. حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ (وَهُوَ ابْنُ زياد) حدثنا عثمان ابن حَكِيمٍ. حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي عَمْرَةَ. قَالَ: دَخَلَ عُثْمَانُ بْنُ عَفَّانَ الْمَسْجِدَ بَعْدَ صَلَاةِ الْمَغْرِبِ. فَقَعَدَ وَحْدَهُ. فَقَعَدْتُ إِلَيْهِ. فَقَالَ: يَا ابْنَ أَخِي! سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: «مَنْ صَلَّى الْعِشَاءَ فِي جَمَاعَةٍ فَكَأَنَّمَا قَامَ نِصْفَ اللَّيْلِ. وَمَنْ صَلَّى الصُّبْحَ فِي جَمَاعَةٍ فَكَأَنَّمَا صَلَّى اللَّيْلَ كله» (١).

المتن:

قال رسول الله ﷺ: «مَنْ صَلَّى الْعِشَاءَ فِي جَمَاعَةٍ فَكَأَنَّمَا قَامَ نِصْفَ اللَّيْلِ، وَمَنْ صَلَّى الصُّبْحَ فِي جَمَاعَةٍ فَكَأَنَّمَا صَلَّى اللَّيْلَ كُلَّهُ».

المعنى:

أن من أدّى صلاة العشاء في المسجد مع المسلمين، أعطاه الله أجرًا عظيمًا يعادل أجر من قام نصف الليل بالعبادة، وإن لم يقم فعلاً. ومن حافظ على صلاة الفجر في جماعة، كتب الله له أجرًا كأجر من صلى الليل كله، وهذا فضل من الله ورحمته.

تخريج الحديث: أخرجه مسلم في "صحيحه" في كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب فضل صلاة العشاء والصبح في جماعة، من

(١) صحيح مسلم –ت –عبد الباقي، ٤٥٤/١، برقم ٦٥٦.

طريق: اسحاق بن ابراهيم ← المغيرة بن سلمة المخزومي ← عبد الواحد (وهو ابن زياد) ← عثمان بن حكيم ← عبد الرحمن بن ابي عمرة ← عثمان بن عفان. وأخرجه الترمذي في سننه، في ابواب الصلاة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، باب ما جاء في فضل العشاء والفجر في جماعة. وابو داود في سننه، كتاب الصلاة، باب في فضل صلاة الجماعة، وكلها من طريق عثمان بن عفان رضي الله عنه [١].

دراسة الاسناد:

١. **إسحاق بن إبراهيم:** هو محمد بن أحمد بن إسحاق بن إبراهيم بن يزيد أبو عمرو النيسابوريّ النحويّ المعروف بأبي عمرو الصغير، سمع الكثير من مشايخ وقته. روى عنه الحاكم أبو عبد الله [٢].

٢. **المغيره بن سلمه المخزومي:** اسمه المغيرة بن سلمة المخزومي البصري، من كنيته أبو همام، وهو من التابعين الثقات [٣].

٣. **عبد الواحد بن زياد:** هو عبد الواحد بن زياد العبدي، وقيل أبو عبيدة البصري أحد الأعلام. روى عن أبي إسحاق الشيباني وعاصم الأحول والأعمش وأبي مالك الأشجعي ويزيد بن أبي بردة وآخرون، وهو من ثقات التابعين أو من المحدثين الموثوقين [٤].

٤. **عثمان بن حكيم:** هو عثمان بن حكيم بن دينار الأودي أبو عمرو الكوفي. روى عن الحسن بن صالح بن حي وحبان بن علي وشريك بن عبد الله النخعي. قال الحضرمي مات سنة تسع عشرة ومئتين، وهو من الثقات المعروفين في كتب الرواة [٥].

٥. **عبد الرحمن بن أبي عمرة:** هو عبد الرحمن بن عبد الله بن أبي عمرة. أحد التابعين، وتوثيقه جيد، روى عنه عبد الله بن خالد أخو عطاف وعبد الرحمن بن أبي الموالي. وقال الداني في أطراف الموطأ هو عبد الرحمن بن عمرو بن أبي عمرة [٦].

---

(١) أخرجه مسلم في صحيحه، ٤٥٤/١، برقم ٦٥٦، والترمذي في سننه، ٢٦١/١، برقم ٢٢١، وأبو داود في سننه، ١٥٢/١، برقم ٥٥٥.
(٢) القفطي، إنباه الرواة على أنباه النحاة، ٥٤/٣.
(٣) ابن حجر، تقريب التذهيب، ٢٦٨/١٢.
(٤) ابن حجر، تقريب التذهيب، ٤٣٤/٦.
(٥) ابن حجر، تقريب التذهيب، ١١١/٧.
(٦) ابن حجر، تقريب التذهيب، ٢٤٣/٦.

٦. عثمان بن عفان: هو عثمان بن عفان بن أبى العاص بن أمية بن عبد شمس بن عبد مناف، ولِد بعد «عام الفيل» بست سنوات (٥٧٦م)، وأمه أروى بنت كريز بن ربيعة بن حبيب بن عبد شمس، فعثمان يلتقي فى نسبه من جهة أمه وأبيه مع النبي – صلى الله عليه وسلم – فى عبد مناف، وهو صحابي جليل وثالث الخلفاء الراشدين، رضي الله عنهم [(١)].

الحكم على الحديث:

بعد دراسة الاسناد وأحوال الرواة تبين ما يلي:

أولاً: تحليل رجال الإسناد

١. إسحاق بن إبراهيم النيسابوري

- معروف بأبي عمرو الصغير، نحوي مشهور، سمع الكثير من المشايخ.
- روى عنه الحاكم أبو عبد الله.

الحكم: ثقة، معروف بالضبط والسمع، لا عيب معروف فيه.

٢. المغيرة بن سلمة المخزومي

- تابع ثقة، من أهل البصرة، كنيته أبو همام.

الحكم: ثقة، تابع معروف بالصدق والضبط.

٣. عبد الواحد بن زياد

- من التابعين أو من المحدثين الموثوقين.
- روى عن عدد من الثقات من الصحابة والتابعين.

الحكم: موثوق، ثقة، لا يشتبه به.

٤. عثمان بن حكيم

- ثقة معروف في كتب الرواة.
- روى عن عدد من الثقات.
- توفي سنة ٢١٩ هـ.

الحكم: ثقة، ضبطه جيد، معروف بالاستقامة.

٥. عبد الرحمن بن أبي عمرة

- أحد التابعين، توثيقه جيد.
- روى عنه عدد من الثقات.

الحكم: ثقة، ضبطه جيد.

٦. عثمان بن عفان

- صحابي جليل، ثالث الخلفاء الراشدين.
- لا شك في صدقه وأمانته.

(١) موسوعة سفير للتاريخ الإسلامي، ٩٣٢/١٠.

الحكم: ثقة مطلقًا، لا مجال للشك.

ثانيًا: اتصال السند

- عثمان بن عفان ← عبد الرحمن بن أبي عمرة ← عثمان بن حكيم ← عبد الواحد بن زياد ← المغيرة بن سلمة ← إسحاق بن إبراهيم.
- كل الرواة ثقات معروفون (صحابة وتابعون ومحدثون موثوقون).
- الرواية متصلة من أول الرواة حتى آخرهم.

الحكم: السند صحيح من حيث الاتصال والعدالة والضبط.

ثالثًا: الشذوذ والعلل

- كل راوٍ روى عمن هو أعلى منه أو من ثقات أعلى منه، والرواة كلهم ثقات موثوقون.
- لا يظهر أي شذوذ معروف أو مذكور في كتب الرواة.

الحكم: لا شذوذ ولا علة.

رابعاً: الحكم النهائي على الحديث

بناءً على:

- توثيق جميع الرواة
- اتصال السند
- عدم وجود شذوذ أو علة

فالحديث بهذا الإسناد:

✓ صحيح الإسناد (إسناده متصل وثقة وخالٍ من الشذوذ والعلل).

٤. الخاتمة

إن الحديث النبوي الشريف هو الركيزة الأساسية بعد القرآن لفهم الدين وتطبيق أحكامه. وتؤكد الدراسة أن التثبت من صحة الحديث عبر علوم السند والمتن والجرح والتعديل يضمن نقل السنة النبوية بدقة، ويتيح التمييز بين الصحيح والمغلوط. بذلك يصبح الحديث أداة حية لفهم مقاصد الشريعة، وتصحيح المفاهيم، وتوجيه حياة الفرد والمجتمع وفقًا لتعاليم الإسلام الصحيحة. وتوصلت الدراسة إلى جملة من النتائج منها:

١. إن الحديث النبوي الشريف يشكل الركيزة الأساسية لفهم الشريعة الإسلامية بعد القرآن الكريم.

٢. إن دراسة الحديث تتطلب التأكد من صحته عبر تحليل السند والمتن وتطبيق قواعد "الجرح والتعديل".

٣. أظهرت الدراسة أن استخدام المنهج الاستقرائي والمنهج الوصفي التحليلي معًا يوفر إطارًا علميًا دقيقًا لتصنيف الأحاديث وتمييز الصحيح من غيره، مما يسهم في استخلاص الأحكام والقيم النبوية بشكل موثوق.

٤. أظهرت الدراسة أهمية التثبت من صحة الأحاديث لضمان نقل الدين الإسلامي بدقة، وعلى فائدة تقديم نماذج عملية للأحاديث الصحيحة لتعزيز فهم القارئ وتطبيق المنهج العلمي في علوم الحديث.

٥. قدمت الدراسة مرجعًا منهجيًا يسهل على الباحثين وطلاب الدراسات الإسلامية اعتماد أساليب دقيقة في تحليل الأحاديث، مع تعزيز مصداقية البحث العلمي في هذا المجال.

المصادر والمراجع

القرآن الكريم

١. **أبو داود، سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السِّجِسْتاني (ت: ٢٧٥هـ)**، *سنن أبي داود*، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، د.ت.

٢. **أبو الفداء، إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (ت:٧٧٤هـ)**، *اختصار علوم الحديث*، تحقيق: أحمد محمد شاكر، ط٢، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، د.ت.

٣. **أبو الفضل، أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ)**، *تقريب التهذيب*، تحقيق: محمد عوامة، ط١، دار الرشيد، سوريا، ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م.

٤. **أبو الحسين، مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري (ت: ٢٦١هـ)**، *صحيح مسلم*، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة، ١٣٧٤هـ – ١٩٥٥م.

٥. **أبو عبد الله، محمد بن إسماعيل البخاري الجعفي (ت: ٢٥٦ه)**، تحقيق: مصطفى

ديب البغا، ط٥، دار ابن كثير، دار اليمامة، دمشق، ١٤١٤هـ – ١٩٩٣م.

٦. **أبو عيسى، محمد بن عيسى الترمذي (ت: ٢٧٩هـ)**، *الجامع الكبير (سنن الترمذي)*، تحقيق: بشار عواد معروف، ط١، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٩٩٦م.

٧. **عبد الله بن يوسف الجديع**، *تحرير علوم الحديث*، ط١، مؤسسة الريان للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ١٤٢٤هـ – ٢٠٠٣م، ص ٧٩١.

٨. **جمال الدين، أبو الحسن، علي بن يوسف القفطي (ت: ٦٢٤ه)**، *إنباه الرواة على أنباه النحاة*، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط١، دار الفكر العربي، القاهرة، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ١٤٠٦هـ – ١٩٨٢م.

٩. **شمس الدين، محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت: ٧٤٨هـ)**، *سير أعلام النبلاء*، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرون، ط٣، مؤسسة الرسالة، ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م.

١٠. **صبحي إبراهيم الصالح (ت:١٤٠٧هـ)**، *علوم الحديث ومصطلحه*، ط١٥، دار العلم للملايين، بيروت – لبنان، ١٩٨٤م.

١١. **عز الدين ابن الأثير، أبو الحسن، علي بن محمد الجزري (ت: ٦٣٠هـ)**، *أسد الغابة في معرفة الصحابة*، تحقيق: علي محمد معوض، عادل أحمد عبد الموجود، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ١٤١٥هـ – ١٩٩٤م.

١٢. **محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبدَ، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البُستي (ت: ٣٥٤هـ)**، *الثقات*، ط١، دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن، الهند، ١٣٩٣ه – ١٩٧٣م.

١٣. **محمد بن محمد بن سويلم، أبو شُهبة (ت: ١٤٠٣هـ)**، *الوسيط في علوم ومصطلح الحديث*، دار الفكر العربي، د.ت.

١٤. **محمد بن صالح بن محمد العثيمين (ت: ١٤٢١هـ)**، *شرح المنظومة البيقونية في مصطلح الحديث*، تحقيق: فهد بن ناصر بن إبراهيم السليمان، ط٢، دار الثريا للنشر، الرياض، ١٤٢٣هـ – ٢٠٠٣م.

١٥. **نور الدين عتر**، *منهج النقد في علوم الحديث*، ط٣، دار الفكر، دمشق، ١٤٠١هـ – ١٩٨١م، ص ٢٤١.

١٦. **عثمان بن عبد الرحمن، أبو عمرو، تقي الدين المعروف بابن الصلاح (ت: ٦٤٣هـ)**، *معرفة أنواع علوم الحديث*، تحقيق: نور الدين عتر، دار الفكر، دمشق، دار الفكر المعاصر، بيروت، ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م.

١٧. **مجموعة من المؤلفين**، *موسوعة سفير للتاريخ الإسلامي، عصر النبوة والخلافة الراشدة، خلافة عثمان بن عفان*، د.ت.

References

(After the Holy Quran)

1. Abu Dawud, Sulayman ibn al–Ash'ath ibn Ishaq ibn Bashir ibn Shaddad ibn Amr al–Azdi al–Sijistani (d. 275 AH), Sunan Abu Dawud, edited by Muhammad Muhyi al–Din Abd al–Hamid, Al–Maktaba al–Asriya, Sidon, Beirut, n.d.

2. Abu al–Fida, Ismail ibn Umar ibn Kathir al–Qarshi al–Basri then al–Dimashqi (d. 774 AH), Ikhtisar Ulum al–Hadith, edited by Ahmad Muhammad Shakir, 2nd ed., Dar al–Kutub al–Ilmiya, Beirut – Lebanon, n.d.

3. Abu al–Fadl, Ahmad ibn Ali ibn Muhammad ibn Ahmad ibn Hajar al–Asqalani (d. 852 AH), Taqrib al–Tahdhib, edited by Muhammad Awama, 1st ed., Dar al–Rashid, Syria, 1406 AH – 1986 AD.

4. Abu al–Husayn, Muslim ibn al–Hajjaj al–Qushayri al–Naysaburi (d. 261 AH), Sahih Muslim, edited by Muhammad Fuad Abd al–Baqi, Matba'a Isa al–Babi al–Halabi wa–Shurakah, Cairo, 1374 AH – 1955 AD.

5. Abu Abd Allah, Muhammad ibn Ismail al–Bukhari al–Ju'fi (d. 256 AH), edited by Mustafa Dib al–Baga, 5th ed., Dar Ibn Kathir, Dar al–Yamama, Damascus, 1414 AH – 1993 AD.

6. Abu Isa, Muhammad ibn Isa al–Tirmidhi (d. 279 AH), Al–Jami' al–Kabir (Sunan al–Tirmidhi), edited by Bishar Awad Ma'ruf, 1st

11. Izz al-Din ibn al-Athir, Abu al-Hasan, Ali ibn Muhammad al-Jazri (d. 630 AH), Asad al-Ghaba fi Ma'rifat al-Sahaba, edited by Ali Muhammad Mu'awad, Adil Ahmad Abd al-Mawjud, 1st ed., Dar al-Kutub al-Ilmiya, Beirut – Lebanon, 1415 AH - 1994 AD.

12. Muhammad ibn Hibban ibn Ahmad ibn Hibban ibn Mu'adh ibn Ma'bad, al-Tamimi, Abu Hatim, al-Darimi, al-Busti (d. 354 AH), Al-Thiqat, 1st ed., Dairat al-Ma'arf al-Uthmaniya, Hyderabad, India, 1393 AH - 1973 AD.

13. Muhammad ibn Muhammad ibn Suwaylim, Abu Shu'ba (d. 1403 AH), Al-Wasit fi Ulum wa-Mustalah al-Hadith, Dar al-Fikr al-Arabi, n.d.

14. Muhammad ibn Salih ibn Muhammad al-Uthaymin (d. 1421 AH), Sharh al-Manzuma al-Bayquniya fi Mustalah al-Hadith, edited by Fahd ibn Nasir ibn Ibrahim al-Sulayman, 2nd ed., Dar al-Gharb al-Islami, Beirut, 1996 AD.

7. Abdullah ibn Yusuf al-Jadi', Tahrir Ulum al-Hadith, 1st ed., Mu'assasat al-Rayyan lil-Tiba'a wal-Nashr wal-Tawzi', Beirut, 1424 AH - 2003 AD, p. 791.

8. Jamal al-Din, Abu al-Hasan, Ali ibn Yusuf al-Qifti (d. 624 AH), Inbah al-Ruwat ala Anbah al-Nuhah, edited by Muhammad Abu al-Fadl Ibrahim, 1st ed., Dar al-Fikr al-Arabi, Cairo, Mu'assasat al-Kutub al-Thaqafiya, Beirut, 1406 AH - 1982 AD.

9. Shams al-Din, Muhammad ibn Ahmad ibn Uthman al-Dhahabi (d. 748 AH), Siyar A'lam al-Nubala', edited by Shu'ayb al-Arna'ut et al., 3rd ed., Mu'assasat al-Risala, 1405 AH - 1985 AD.

10. Subhi Ibrahim al-Salih (d. 1407 AH), Ulum al-Hadith wa-Mustalahuh, 15th ed., Dar al-'Ilm lil-Malayin, Beirut – Lebanon, 1984 AD.

Dar al-Thuraya lil-Nashr, Riyadh, 1423 AH - 2003 AD.

15. Nur al-Din Itr, Manhaj al-Naqd fi Ulum al-Hadith, 3rd ed., Dar al-Fikr, Damascus, 1401 AH - 1981 AD, p. 241.

16. Uthman ibn Abd al-Rahman, Abu Amr, Taki al-Din known as Ibn al-Salah (d. 643 AH), Ma'rifat Anw al-Ulum al-Hadith, edited by Nur al-Din Itr, Dar al-Fikr, Damascus, Dar al-Fikr al-Mu'asar, Beirut, 1406 AH - 1986 AD.

17. A group of authors, Safir Encyclopedia of Islamic History, Era of Prophethood and Rightly Guided Caliphate, Caliphate of Uthman ibn Affan, n.d